يمثل ترجمة عملية للبرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح

برنامج الحكومة: توظيف الموارد والإمكانات للتنمية الوطنية

■ يمثل برنامج عمل حكومة الدكتور علي محمد مجور امتداداً عضوياً لبرنامج الرئيس الانتخابي وترجمة عملية لضامينه الفكرية وتحويلها الى خطط عملية ومهام تنفيذية يتحدد من خلالها الاداء العملي والمهني لمؤسسات وهيئات الدولة المختلفة وعنصرها البشري، وفيه حددت بوضوح قنوات ووسائل وادوات توظيف الموارد والامكانات الوطنية المتاحة مادياً وبشرياً ضمن الاولويات التنموية التي حددها الاخ الرئيس بوضوح تام في نص رسالته الموجهة الى فخامة الاخ الاستاذ عبدالقادر باجمال وفي كلمته التوجيهية المهمة في الاجتماع الاول للحكومة الجديدة.

الأهمية الوطنية والتاريخية لهذا البرنامج مستمدة اساساً من البرنامج الانتخابي للرئيس الذي اعتبره الكثير من المراقبين والسياسيين المحليين والاجانب معلماً بارزاً يفصل بين مرحلتين من تاريخنا الوحدوي المعاصر، ويدشن لبداية مرحلة ذات سمات فكرية وعملية نوعية جديدة تستلهم الارث التاريخي المشرق في تجربتنا الماضية ويؤسس للمستقبل على قاعدة التراكمات النوعية الايجابية والانجازات الكبيرة المحققة للتعاطي مع المرحلة القادمة واحتياجاتها التنموية ويتفاعل ايجابياً مع افرازات التطورات المتسارعة للقرن الواحد والعشرين والعولمة الاقتصادية بابعادها المحلية والاقليمية والدولية في مختلف المجالات.

هذا البرنامج يتضمن الترجمة العملية لكل مفردات البرنامج الانتخابي للاخ الرئيس علي عبدالله صالح الذي قدم رؤية وطنية استراتيجية شاملة لبناء وتحديث اليمن، وفق معطيات معاصرة ومستقبلية تتجاوب مع حقائق التاريخ والجغرافيا ودرجة التطور الوطني بابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، وتتجاوز في الوقت ذاته الكثير من الاشكاليات والمعوقات الذاتية والموضوعية لحركة التطور والنهوض التنموي الوطني بكل خلفياتها ومنابعها وروافدها المختلفة.

في برنامج الحكومة تتجلى بوضوح الاهمية التاريخية لبرنامج الرئيس الانتخابي، في كونه حدد بشفافية ووضوح مقومات المستقبل ومتطلبات المرحلة القادمة بمفاهيمها النظرية الدقيقة والواضحة، اولوياتها العملية، ادواتها، وسائلها، قواها التنفيذية وشروط نجاحها.. وتعاطى هذا البرنامج مع العملية التنموية في كونها قضية حيوية متجددة باستمرار تحتمها وتشترطها الاحتياجات الشعبية المتنامية والمتغيرات المتسارعة من حولنا، محلياً واقليمياً ودولياً.. وحدد التوجهات والخيارات العملية الصائبة لاستثمار وتسخير الامكانات الواقعية الحقيقية للولوج في عملية التحديث والبناء الوطني وفق برامج آمنة ومخططة اقتصادياً واجتماعياً..

البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح الذي حظي بتاييد ودعم شعبي واسع وأثار الكثير من التساؤلات الشعبية المشروعة حول امكانية تنفيذه، اهميته المعاصرة والمستقبلية، ما الذي يمكن ان يتحقق منه؟.. وغيرها من التساؤلات التي جميعها تبحث في الواقع الذي يمكن ان نعيشه ويعيشه ابناء الوطن في ضوء مايمكن ان يتحقق من انجازات وطنية كبيرة وهي تساؤلات تؤكد ان برنامج الرئيس الانتخابي اضحى في مركز الاهتمامات الروحية والحياتية للمواطنين فالتحولات التي يحملها هذا البرنامج في مضامينه تتعلق بمصير ومستقبل البلد وتمس حياة المواطنين وتلامس مشاكلهم ومطالبهم الاكثر حيوية والاشد الحاحاً..

الواقع الإقليمي

من الطبيعي ايضاً ان يتعاظم اهتمام البلدان الصديقة والشقيقة بهذا البرنامج.. وهذا الاهتمام وان كان يعبر عن حقيقة الوزن الواقعي الذي تتمتع به بلدنا على الصعد الاقليمية والقومية والدولية، ولكنه في الوقت ذاته يجسد اهمية هذا البرنامج فالكثير من البلدان النامية تكابد مرحلة معقدة وصعبة واشكالات معقدة في سياق تطورها وتصوغ طرقها لتسريع عملية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية مستفيدة من تجارب الآخرين.. والأهم من ذلك ان برنامج الرئيس الانتخابي - الذي اضحى اليوم برنامجاً عملياً للحكومة- قد نظر الى العملية التنموية الوطنية وعالجها في سياق تكاملها وترابطها الجدلي بواقعها الاقليمي والدولي وشرع لتوفير الشروط والمتطلبات الضامنة لتحقيق التفاعل والشراكة الايجابية مع اطارها الاقليمي والعربي، وحدد بوضوح المنطلقات التنفيذية لشراكة وتعاون اقتصادي اقليمي تحتمه الضرورة التاريخية والحاجة المشتركة لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين والافرازات السلبية الخطيرة للعولمة.

خلال الفترة التي اعقبت الانتخابات الرئاسية سبتمبر ٢٠٠٦م حتى اليوم خضع البرنامج الانتخابي للرئيس الى دراسات نقدية تحليلية ومناقشات مستفيضة من قبل مختلف الشرائح الاجتماعية» رجال سياسة ورجال أعمال ومؤسسات مجتمع مدني وعمال ومثقفين وطلاب ورجال دين وادباء وغيرهم) وفهم المواطنون هذا البرنامج الانتخابي وتقبلوه وتبنوه كنهج سياسي واقعي واستراتيجي لعملية البناء والتحديث ومشروع للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والتحديث في جميع مجالات الحياة.

المهام التي تضمنها البرنامج الانتخابي للرئيس كبيرة جداً وتتجاوز اطارها الزمني الماضوي والمعاصر نحو آفاق مستقبلية استراتيجية بعدة المدى، وفعلها يتجاوز الاطار الجغرافي الوطني نحو ابعاد اقليمية وعربية كبيرة، وكذلك هي مشاكلنا المتراكمة كثيرة.

وما من شك في ان حلها لن يكون سهلاً في ظل الموارد والامكانات المتاحة، غير ان التحولات التي بدأت منذ سبتمبر ٢٠٠٦م بات من المستحيل ايقافها او العودة بالمجتمع الى الوراء، وجاء تشكيل الحكومة كاداة وطنية تناط بها مهمة تنفيذ هذا البرنامج وتحويل الافكار الى واقع مادي ملموس وانجازات تتحدث عن ذاتها من خلال الحقائق والارقام.

حكومة نوعية وتأويلات كاذبة

لقد جاء تشكيل هذه الحكومة وفق معايير واشتراطات الكفاءة والخبرة والقدرة على تحقيق البرنامج الانتخابي للرئيس، وفي رسالته الموجهة الى دولة الاستاذ عبدالقادر باجمال حدد ابرز الدوافع لتشكيل الحكومة الجديدة كضرورة وطنية للاضطلاع بمهام المرحلة المقبلة والمضي قدماً في تعزيز النتائج الايجابية التي تحققت، محدداً في الوقت ذاته اسس تشكيل هذه الحكومة ومهامها بقوله : «ان طبيعة ودقة المرحلة التي تمر بها البلاد تتطلب حشد وتوظيف كل الجهود والامكانات والقدرات لمواجهة التحديات والتغلب على الصعوبات والعقبات التي تعيق مسيرة النهوض التنموي الشامل اضافة الى القيام بالمهام الرئيسية التي تمليها طبيعة مرحلة مابعد الانتخابات الرئاسية والمحلية الاخيرة».. من الدوافع المحفزة على تشكيل هذه الحكومة في مثل هذه الظروف يمكن اعتبارها في عدم رضا قطاعات واسعة من الشعب عن اداء الحكومة السابقة خلال السنوات الاخيرة، والتشكيل الجديد واختيار نوعية عناصره انما يؤكد الحرص الكبير على استغلال امكانات الواقع وطاقات الشعب بصورة كافية ومثلى، ويعبر في الوقت ذاته عن حقيقة الوعي الرسمي بمطالب واحتياجات الشعب في المرحلة القادمة.

لقد خضع تشكيل الحكومة الجديدة الى تاويلات شتى من قبل احزاب المعارضة وان كان بعضها يعكس عدم الرضا او القناعة فإن البعض الآخر يقلل من أهمية هذه الخطوة، ويرسم صورة سوداوية مظلمة للمستقبل والبعض الآخر ذهب أبعد في تلك التأويلات حين صور الوضع الوطني بالكارثي، وقدم الحكومة الجديدة على انها أحد مظاهر خيبة الامل وازمة نظام الحكم.. وجميع هؤلاء حاولوا تقديم أحكام مسبقة جاهزة ونهائية بفشل هذه الحكومة، وهذه التأويلات الخاطئة وان كانت تعكس حالة عدم الاتزان الفكري والسياسي لبعض احزاب المعارضة وازمتها الداخلية فإنها في الوقت ذاته تؤكد ان ليس ثمة شيء ابعد عن الحقيقة مثل هذه التأويلات اياً كانت دوافع نشوئها ومباعثها الفكرية ومصادرها.. مثل هذه التأويلات التي تفتقر الى أبسط معايير المصداقية والواقعية، والبعيدة كلياً عن روح المسئولية الوطنية وان كانت تأتي في سياق الاشاعات والمزاعم الكاذبة التي يزخر بها الخطاب السياسي للمعارضة في التعاطي مع الحكومة والحزب الحاكم، وزعزعة ثقة الشعب بهما وزرع عدم الثقة حيال الشعب، إلاّ انها لا يمكن ان تؤثر على حقيقة مثل هذا المشروع الاستراتيجي التنموي التحديثي، او تصيبنا بخيبة امل، بل على العكس تدفعنا الى التفكير جدياً في قصر النظر هذا الذي لايجوز قبوله.

برنامج للمستقبل

مثّل برنامج الحكومة ترجمة عملية دقيقة للبرنامج الانتخابي للرئيس، حدد بموجبه الواجبات العملية والمهام التنفيذية العامة المناطة بكل مؤسسة ووزارة، على حده ضمن سياق تكاملي وتبادلي عام، تجسد حقيقة الفكر الاستراتيجي التنموي للاخ الرئيس القائد ويمضي به قدماً في ايجاد حلول عملية صائبة لمشاكل وقضايا اجتماعية كبرى بعضه ذات بُعد ماضوي والاخرى تفرضها ضغوطات جديدة تولدها عملية التنمية المستديمة والثورة العلمية والتقنية واحتدام المشكلات ذات الطابع الدولي.

الاهمية النسبية التي تفرد بها برنامج هذه الحكومة عن غيره من البرامج الحكومية السابقة انه جاء مبنياً على قواعد راسخة للعمل خلال المرحلة القادمة بما يتوافق وشروط وعوامل النجاح التي حددها برنامج الرئيس الانتخابي الهادف استكمال مرحلة البناء والنهوض التنموي، وتمكنت الحكومة الجديدة من ان تبني برنامجها على قاعدة مادية متماسكة وخبرة متراكمة وأفق فكري وبرنامجي واضح الملامح والمسالك للسعي على نحو هادف ومتواصل لتحسين حياة مجتمعنا وتحقيق معدلات نمو اكبر ومستوي حياتي افضل من مردود النشاط الوطني العام، اكان ذلك على الصعيد الكمي او على الصعيد الكيفي.

ما من شك في ان الحكومة ستجد نفسها في مواجهة مهام وتحديات لم يسبق لها ان واجهتها، ومثل هذه المهام اذا لم تبذل الجهود المشتركة لحلها ستجد الحكومة نفسها امام اشكاليات وصعوبات اضافية تقودها الى مسارات مجهولة ومبهمة.. فالسياسات والبرامج النظرية لا يمكنها ان تخصب حياة الناس وتحقق احلامهم وتطلعاتهم إلا متى ما بنيت على وقائع حياتية وتحولت الى أعمال وانجازات محسوسة، والواقع الأهم في حياة اليمنيين اليوم يكمن كما حدده الرئيس علي عبدالله صالح في «مكافحة الفقر والفساد والقضاء على البطالة وتسريع وتائر التنمية ورفع المعاناة عن المواطنين والارتقاء بمستوى المعيشة واستكمال تنفيذ الاجندة الوطنية للاصلاحات المالية والاقتصادية والادارية وايجاد الاجواء المناسبة والمناخات الملائمة لحفز الاستثمارات وتشجيعها وجذبها» وهذا مايلقي على الحكومة الحالية مهام جسيمة ومسئوليات مميزة ازاء قضايا الوطن ومطالب الشعب المختلفة، يتطلب تنفيذها تحقيق جملة من الاشتراطات وعوامل النجاح كان الاخ الرئيس القائد قد تحدث عنها في اكثر من مناسبة ابرزها :

- المزيد من التخطيط المتكامل والعمل الكفوء الذي يكفل تحويل المهام والبرامج المناطة بكل وزارة ومؤسسة الى مهاماً عمل يومية وهذا لايمكن تحقيقه إلا من خلال منهجية لتحديث وتطوير كل وزارة ومؤسسة وتحسين ادائها العملي وقدرتها على تنفيذ مهامها.. اذ لا يمكن لأية مؤسسة او وزارة ان تنهض بمهامها المحددة في البرنامج العام للحكومة مالم تستوعب هذا البرنامج وتحدد الخطط والبرامج والاوليات العملية المناطة بها، وبالتالي حشد الامكانات والقدرات المطلوبة لانجاز وتنفيذ هذه البرامج والخطط الداخلية.. وهذا يحتم بالضرورة وجود برامج مراقبة وتقييم لمستوى اداء مؤسسات واجهزة الدولة ومدى توافقها والبرنامج الحكومي العام، وتوافقها مع امكاناتها وقدراتها المادية والبشرية المتاحة وآلية توظيفها واستثمارها بشكل افضل.

- البناء على ماتم تحقيقه خلال المرحلة الماضية من انجازات وتحولات وطنية كبيرة وخبرات عمل ايجابية في مختلف المجالات «الاقتصادية، والاجتماعية، العلمية، الثقافية والسياسية» وما تمتلكه البلد من قاعدة تشريعية دستورية وقانونية ووعي معرفي، واعتبارها قاعدة للانطلاق نحو المستقبل، وتحويل هذه الانجازات والمكاسب الى محركات للنمو والتطوير والتحديث الشامل.

- العمل على تعزيز مكانة القطاع الخاص وتوسيع نطاق دوره الريادي في العملية التنموية بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني في تنمية ثروات المجتمع وموارده وتوظيفها في اطار تحسين القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني وتطوير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية والعمل في الوقت ذاته على الارتقاء بالوظيفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة في تحقيق الامن والاستقرار والعدالة الاجتماعية وفرض الالتزام بسيادة القانون وعدالة تطبيقه، وتطوير وتحديث التشريعات لتتلاءم مع التطورات الداخلية والمتغيرات المتسارعة التي تفرضها عملية التطور، وحماية المواطن ومكتسبات وحقوق الشعب من الانتهاكات والتجاوزات.

- تطوير وتعزيز القيم والممارسات والتشريعات الديمقراطية وتطوير الادارة المحلية وتوسيع المشاركة الشعبية في صياغة السياسات العامة وتعزيز دور الجماهير الرقابي والمحاسبي ومعالجة اختلالات الواقع.

- تعزيز الشفافية ووضع الآليات والتشريعات الفاعلة لمكافحة الفساد من خلال تفعيل اجهزة المساءلة والمراقبة والمحاسبة.

- ان نجاح الحكومة في تنفيذ هذا البرنامج يتحقق ايضاً من خلال القيم الاخلاقية والوطنية الرفيعة لأعضائها وادائهم العملي وقدرتهم الادارية المعاصرة والحديثة، وما يتمتع به كل فرد من قدرات ومواهب ابداعية خلاقة في تنفيذ هذا البرنامج ومعالجة الاشكالات التي تعترضهم اثناء التنفيذ باعتماد تفكير سياسي وعلمي جديد ومعاصر، فعالم اليوم والغد ليس كعالم الامس والمشكلات والواجبات الجديدة لايجوز ان تحل على اساس نموذج تفكير سياسي واداري موروث فقد أهميته وفاعليته في عالم اليوم..

■ المصدر : مقدمة كتاب «الحكومة الجديدة ومهام المرحلة القادمة» منشورات صحيفة «٢٦سبتمبر» ابريل ٢٠٠٧م.

المهام التي تضمَّنها البرنامج تتجاوز إطارها الزمني الماضوي والمعاصر نحو آفاق مستقبلية استراتيجية بعيدة المدى

البناء على ماتم تحقيقه خلال المرحلة الماضية من إنجازات وتحولات وطنية كبيرة وخبرات عمل إيجابية في مختلف المجالات

الحكومة الحالية مطالبة بالمزيد من التخطيط المتكامل والعمل الكفوء الذي يكفل تحويل المهام والبرامج إلى مهام عمل يومية